مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة

د/عبد المؤمن مجدوب. أستاذ محاضر"أ" -
الطالب : **لمين هماش** .طالب دكتوراه ،
تخصص إدارة المنظمات الدولية والإقليمية.
كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة ورقلة-

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى أن تكون مدخلا عامّا لمناقشة تدور حول قضية باتت محورية في ظلّ الظروف الراهنة للعالم ككل ألا وهي مكانة البيئية ضمن أجندة منظمة الأمم المتحدة حيث يعتبر موضوع البيئة من أهم المواضيع المحورية على الساحة الدولية خاصة في ظل التدهور البيئي الذي يشهده العالم اليوم من تغيير للمناخ والتلوث والتصحر.. الخ، ففي ظل هذا التدهور البيئي احتلت المسائل البيئية صدارة أجندة السياسة الدولية، وأبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وحتى العالمية من أجل وضع حد للتدهور البيئي، وفي هذا السياق اهتمت منظمة الأمم المتحدة بقضايا البيئة ويظهر هذا من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي انبثق عن مؤتمر ستوكهولم سنة 1972وقد وضع هذا البرنامج لمتابعة القضايا البيئية وإيجاد حلول للتدهور البيئي ومن هنا فإن موضوعنا هو محاولة لاكتشاف أهم السياسات والإستراتيجيات التي تعتمدها منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على النظام البيئي العالمي، وأهم التحديات التي تواجهها، وكذلك محاولة التعرف على أهم المشاكل البيئية العالمية ودور الأمم المتحدة في التقليل منها .

من هذا المنطلق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي **فيما تتمثل مكانة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة؟ وما مدى نجاعة جهود الأمم المتحدة في الحفاظ على البيئة العالمية؟**

نحلل هذه الإشكالية للتوصل إلى نتائج البحث عبر المحاور التالية:

- **المحور الأول :أبرز التهديدات البيئية العالمية الجديدة والمتجددة**
- **المحور الثاني :قراءة في تطور جهود الأمم المتحدة لحماية البيئة العالمية**
- **المحور الثالث :تقييم دور منظمة الأمم المتحدة في رسم السياسات البيئية العالمية**

الكلمات المفتاحية :البيئة، التنمية المستدامة، السياسات البيئية، البيئة العالمية .

Summary:

this research paper aims to be a global introduction to discuss a pivotal issue under the current circumstances of the world as a whole, which is concerning the environmental status in the UNO's agenda, accordingly, the question of environment considered the important subjects on the international arena, especially in the light of environmental degradation that the world is witnessing today like climate change, pollution and desertification...etc. Under this environmental degradation, the environmental issues occupied the first ranks on the agenda of international policy, and it has been concluded many bilateral, regional and even global agreements in order to put an end to the environmental degradation, in this context, the UNO interested on Environment issues, this is shown in the United Nations Environment Program which emerged from the Stockholm Conference in 1972 ,this program was developed to follow up the environmental issues and to find solutions to the environmental degradation, in this context, our subject considered like an attempt to discover the most important policies and strategies adopted by the UNO to preserving the global ecosystem and the most important challenges that facing it, in addition, essaying to identify the most important global environmental problems and the role of the United Nations in order to reducing them.

Keywords: The Environment, Sustainable Development, Environmental Policies, the Global Environment.

- المحور الأول :أبرز التهديدات البيئية العالمية

تتسم المشكلات البيئية بخاصية مهمة جداً تتمثل في علاقتها بالجوانب المختلفة للنشاط البشري سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الفردي فمثلاً سياسات زراعية أو اقتصادية معينة على صعيد تأمين

الطاقة أو الغذاء يمكن أن تكون مسؤولة عن تدهور الأراضي والمياه والغابات حيث تطرح هنا مسألة أولوية التنمية على البيئة، حيث تتنوع هذه التهديدات البيئية بين تهديدات عالمية وأخرى اقليمية والتي نذكر منها:

- التغير المناخي والاحتباس الحراري: تعد ظاهرتي تغير المناخ والاحتباس الحراري من الظواهر الخطيرة والمرتبطة ببعضها البعض والتي أصبحت محل انشغال العلماء والباحثين في العالم، باعتبارها مشكلة تتجاوز حدود الدولة الواحدة مما يجعل تهديدها عابر للقارات اضـــــــــافة إلى ذلك فإن كل المؤشرات التي تم رصدها تشير إلى أن ظاهرة تغير المناخ تُعزي إلى زيادة نسبة إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة، خاصة حرق الوقود الأحفوري (الفحم-بترول-غار طبيعي)، إلى جانب إزالة الغابات الإستوائية، في فيفري 2004 حذر " **ديفيد أندرسون** "وزير البيئة الكندي " إنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي"،وهناك دراسات استشرافية في المجال البيئي تنذر بوجود لاجئيين بيئين في غضون سنة 2050.

في نفس العام إقترح كبير علماء الحكومة البريطانية السيد **ديفيد كينغ** بأن " تغير المناخ يشكل تهديدا أكبر بكثير لإستقرار العالم من الإرهاب الدولي"، كما تعتبر الدول النامية من أكثر الدول تضررا من آثار التغيرات المناخية على الرغم من كونها غير المسئولة عن إرتفاع درجة حرارة الأرض، وقد ساهم عدم قدرتها على التأقلم مع هذا الوضع المناخي الحالي إلى تدهور الأنظمة الإيكولوجية وتقلص الغطاء النباتي، بسبب ظاهرة التصحر، وإنعدام التشجير ونقص مردود التربة ومشكل نقص المياه.[1] وفي هذا الصدد حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في يناير 2006 من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا في كينيا بسبب المجاعة ونقص الغذاء، كما أدت التقلبات المناخية وما يرتبط بها من فيضانات ومواسم جفاف إلى زيادة مخاطر المواسم الزراعية والتأثير على فترات النمو وعلى النظم الزراعية، وبالتالي يعتبر ذلك تهديدا للأمن الغذائي، حيث يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي في توافر الإمدادات الغذائية وامكانية الحصول عليها، وزيادة الإصابة بسوء التغذية،كما تعد قارة أفريقيا من أفقر قارات العالم حيث يعيش أكثر من 60 % من سكان الموزمبيق وأكثر من 70 % من سكان جمهورية بنين تحت مستوى الفقر، كما يعيش معظم سكان القارة السوداء على الزراعة والتي تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، ومن المعلوم أن ليس لسكان هذه المناطق الفقيرة القدرة على حماية أنفسهم من أخطار الكوارث التي يسببها التغير المناخي مثل الجفاف والفيضانات حيث تراجعت زراعة محصول القطن والتي تمثل أهم صادرات جمهورية بنين نتيجة ندرة الأمطار أو عدم إنتظام نزولها الأمر الذي أدى إلى خسائر في المواسم الزراعية وإلى زيادة نسبة الفقر بين السكان، وقلة توفير الغذاء والمياه العذبة، وعدم توفير التعليم والعناية الطبية للسكان.[2]

ب- إستنفاذ طبقة الأوزون وخسارة التنوع البيولوجي:

1- إستنفاذ طبقة الأوزون: يشكل الأوزون درعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الحياة فوقها من الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة[3]، وبامتصاص هذه الأشعة يصبح الأوزون المصدر الحراري الوحيد في الأجـــواء العـــليا للغلاف الجوي الذي يكوّن منطقة دافئة على ارتفاع 40-60 كلم مـــــــن ســــــطح الأرض، ويؤدي نقص تركيز الأوزون في المجرة السماوية إلى سلبيات شتى، فالأوزون هـــــو غاز له وظيفة هامة لأن وجوده في طبقات الجو العليا بمثابة محافظ للكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية تعرف باسم UV-B، فمن بين المركبات الكيماوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي غاز فلوريد الكربون، وقد بدأ الإنتاج العالمي لهذا الغاز منذ الثلاثينيات من هذا القرن الماضي، ثم ازداد إنتاجه بسرعة منذ الخمسينيات، وقد أدى تراكم تسرب هذا الغاز في الغلاف الجوي إلى تقليل تركيز الأوزون[4].

2- خسارة التنوع البيولوجي: ترتـــــبط خسارة التنوع البيولوجي بتطورات التاريخ الجيولوجي لكوكب الأرض، فقد كانت هناك تطورات معتبرة لمختلف أصناف النباتات والحيوانات عبر ملايين السنين، كما انقرضت أصناف

كثيرة منها عبر الزمن، والتي تقدر بـــ 99%من الأنواع التي كانت موجودة من قبل وفي الوقت الراهن، يمكن وصف 30 مليون صنفاً من الأصناف البيولوجية، والتي يُتوقع أن تصل إلى50 مليون صنفا، غير أن التصنيف العالمي يقتصر على 1.43 مليون صنفاً فقط، كما أنّ حماية هذا التنوع البيولوجي يلقى صعوبات في ظل تواجد الجزء الأكبر من الأصـــــــــناف غير الموصوفة في الغابات المدارية، فيصعب بذلك تقدير قيمتها الاقتصادية الإجمالية[5]، حيث يتعرض التنوع الحيوي لكثير من صور التهديد التي تندر بخطر الفناء للعديد من الأنواع الإحيائية النباتية و الحيوانية، و قد تكون مصادر التهديد من الطبيعة ذاتها أو من قبل الأنشطة و التدخلات الإنسانية وتسبب الضغوط البشرية على النظم الإيكولوجية تغيرات وخسائر غير مسبوقة للتنوع البيولوجي بمعدلات لم يشهدها التاريخ من قبل، فالبشر ظل يحدث تغييرات في النظم الإيكولوجية بسرعة وإمتداد أكبر طوال الخمسين سنة الماضية من أي فترة أخرى في التاريخ الإنساني.[6]

وعلى سبيل المثال تمتلك إفريقيا عددا كبيرا من النباتات والحيوانات منها 5000 نوع من النباتات المعروفة و 1000 نوع من الحيوانات و 1500 من الطيور، وتسعى المجتمعات الإفريقية على محافظة على هذا التنوع البيولوجي انطلاقا من أن الثقافات المحلية الإفريقية تحث على ذلك، ففي دراسة مسحية في عام 2009 ذكرت أن ما يقارب نحو 50% من النباتات الطبية واجهت خطر الانقراض بسبب استخدام ما نسبته 80%منها من قبل السكان.

تجدر الاشارة هنا ان هذه التهديدات ذات طابع عالمي بالإضافة إلى وجود تهديدات بيئية أخرى ذات بعد اقليمي التي تتمثل في على سبيل الذكر وليس الحصر:

1- التصحر:عرّف ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هذه الظاهرة على أنها تراجع الأراضي إلى مرتبة الأراضي الجافة وشبه الجافة وإلى أراض جافة وشبه رطبة نتيجة لمجموعة من العوامل التي تشمل التفاوت المناخي والنشاطات البشرية، علما أن ثلث الأراضي على الكرة الأرضية هي أراضي جافة أو شبه جافة، ويتعرض حوالي20% من سكان الأرض لخطر التصحر وتتأثر به حوالي 100 دولة .

تعرض قسم كبير من أراضي العالم المنتجة للتدهور بسبب الإجهادات البشرية، وبشكل عام تقدر خسارة إنتاج القمح بسبب تدهور الأراضي بحوالي 12 مليون طن سنويا، أي نصف إجمالي إنتاج الحبوب سنويا[7]، حيث تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات تأثرا بالتصحر حيث أن 43%من أراضيها جافة وعرضة للتأثر بتغيرات المناخ، و كذلك حوالي 73 %من الأراضي الجافة في إفريقيا المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل أو التعرية ،إن الأراضي الصالحة تتضرر يوما بعد يوم بفعل ظاهرة التصحر الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض، و في النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية، كما أن مشكلة التصحر نتيجة الجفاف برزت كمشكلة عالمية زادت خطورتها مؤخرا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب موجات الجفاف المتتالية، وعدم التكفل الجدي على المستوى الدولي بإشكالية التصحر، وكان لذلك تأثيرات سلبية على كافة الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، ومن ثم فإن إستمرار الوضع على هذا النحو يزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي، بحيث لا يمكن للأراضي الإفريقية من هنا إلى سنة 2025 بتوفير المواد الغذائية إلا لحوالي % 25 من السكان.[8]

2- **ندرة المياه:** قدرت هيئة الأمم المتحدة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص في المياه بـــــ132 مليون نسمة، ومن المتوقع أن ترتفع لتصـــل إلـــى 904 مليون نسمة في آفاق 2025 يتركز معظمهم في إفريقيا وغرب آسيا[9]، وفي هذا الصدد يقيم أخصائيون في مجال العلوم المائية الأمن المائي عبر أغراض الزراعة والصناعة والطاقة والبيئة، وينـــظر إلى توفير المياه بكمية أقل من 1000م **3** كمؤشر على حالة من ندرة المياه وتحت 500 م**3** على أنه ندرة مطلقة[10]، حيث عرفت الموارد المائية المتاحة تراجعا ملموسا بدول العالم العربي، مقابل ذلك فإن حاجياتها تضاعفت مما ساهم في تفاقم العجز المائي، وهذا ما يفسر تراجع معدل نصيب الفرد من الماء بمعظم دول العالم العربي، أما تطـــــــور نصـــيب الفرد المستقبلي في نفس المنطقة، سيكون في أفضل الحالات 500م**3**عام 2025 كمعدل وســـطي مع وجود

أكثر من 90% من سكـــان المنطقة في بلدان تعاني من ندرة المياه[11]، ولعل أهم ما يميز هذه المنطقة هو سيادة الاستخدام الزراعي للمياه، وبشكل رئيسي للري، وعلى مدى تلك المنطقة لا يقتصر منشأ أزمات المياه على ندرتها وإنما ينجم عن ثلاثة أزمات متداخلة:

-الطلب على المياه العذبة في المنطقة والذي يزيد عن المتجدد السنوي منها.

-الكثير من مياه المنطقة المحدودة ملوث بسبب تزايد حجم النفايات الصناعية والزراعية والمدنية.

-الطلب على المياه ذاتها في نفس الوقت من قبل قطاعات مختلفة في المكان الذي تجري فيه أو على الحدود الدولة.

الشكل1: مناطق الصراع المائي في الوطن العربي

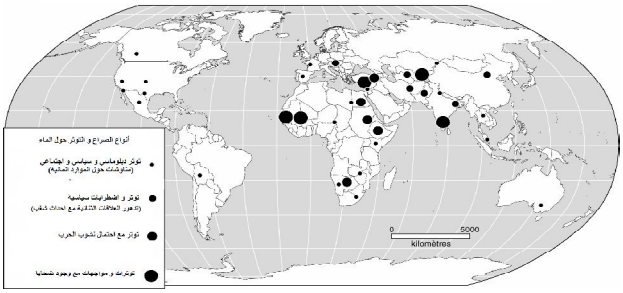

المصدر: رمزي سلامة، **مشكل المياه في الوطن العربي: احتمال الصراع والتسوية**، الكويت 2001، ص198.

يتضح من الشكل أعلاه أن مناطق الصراع المائي تتركز في أربعة أحواض نهرية(النيل، الفرات، الأردن، الليطاني) ومن المحتمل أن تظهر مناطق أخرى بفعل ارتفاع استهلاكه من جهة، وبفعل تزيد حاجيات القطاعات الإقتصادية من الماء من جهة ثانية.

كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تعرضا لأزمات نقص المياه وللصراع حول موارد الماء العذب الذي تمتد مصادره عبر مجموعات من الدول ، تتزايد احتياجاتها للمياه العذبة، مما يؤدي إلى تعارض مصالح بعضها البعض، إلى حد يرى معه بعض المهتمين بالدراسات الإستراتيجية أن النزاع المسلح الذي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدى النصف الثاني من القرن العشرين، قد يتجدد ليشمل دولا أخرى من المنطقة في القرن الحادي والعشرين بسبب نقص المياه، والصراع البارد حول موارد الماء العذب قد يتحول إلى صراع ساخن ينطوي على نزاعات مسلحة بين دول المنطقة والدول المحيطة بها .[12]

المحور الثاني جهود الأمم المتحدة في حماية البيئة العالمية

شجعت هيئة الأمم المتحدة الدول بالاهتمام بقضايا البيئة حيث تم تشكيل العديد من المؤسسات البيئية من خلالها، وابرام العديد من الاتفاقيات البيئية بمبادرة منها، فعند التطرق لميثاق الهيئة خاصة في الفقرة الرابعة من الديباجة والمادة الأولى في الفقرة الثالثة، والمادة السادسة والخمسين، يمكن التماس مبادئ وقواعد عديدة تشكل مجالا رحبا لإدارة الأمم المتحدة لقضايا البيئة ومشكلاتها، وأصبح من الضروري عليها القيام بأقصى الجهود في مجال البيئة، خاصة وأنه أصبح من غير المعقول أن لا يتم إدخال البيئة في العلاقات الدولية الاقتصادية وحتى السياسية، وهو ما سنستعرضه في هدا الصدد من خلال التطرق إلى أبرز جهودها في ذلك:

1- مؤتمر ستوكهولم 1972 : نحو عولمة التفكير البيئي

يعتبر مؤتمر ستوكهولم البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة من الاخطار التي تهددها لذا فقد ارسى القواعد الاساسية و المبادئ العامة للاهتمام العالمي بقضايا البيئة وأمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقمها، وبناءا على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من ديسمبر عام 1968 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية، حيث عقد هذا المؤتمر في مدينة استوكهولم بالسويد في الفترة من5 إلى 16 جوان عام 1972مستهدفاً تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد

شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها، وكان الهدف منه أيضا هو إرساء قواعد إطار دولي لتطوير أسلوب أكثر ملائمة تجاه قضايا التلوث وصيانة الموارد الطبيعية.

- نتائج مؤتمر استوكهولم: كان من النتائج الرئيسية الأخرى لمؤتمر البيئة البشرية(**1972**) التي كانت نتاج مناقشات شاملة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- أوجد المؤتمر أساسا لإدراك واسع ضمن الامم المتحدة عن المشاكل البيئية البشرية، واثار اهتمام وانتباه الحكومات و الجمهور في مختلف الدول إلى أهمية المشكلة البيئية.

2- أكد العلاقة بين الحقوق الانسان و البيئة و يعتبر أول جهد دولي في سبيل إقرار حق عالمي للإنسان في بيئة سليمة.

3- أول ظهور لمصطلح البيئة في الوجود القانوني حيث استخدم هذا المصطلح بدلا من الوسط الانساني الذي جرى استخدامه في الدعوة للمؤتمر.[13]

4- مهد المؤتمر ببدء مرحلة جديدة من الاهتمام الدولي للبيئة وإدراك الاخطار التي باتت تحدق بها في اتجاه تطوير القانون البيئي.

5- إعلان يتضمن 26 مبدأ فيما يخص البيئة والتنمية

6- التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) ليشكل نواة التنسيق والعمل البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة.

7- ترتب عن مؤتمر ستوكهولم ديناميكية ثنائية تتثمل في:[14]

أ: دينامكية وطنية: أصبحت حماية البيئة موضوعا يحتاج إلى وضع تنظيمات جديدة خاصة في دول الشمال التي قامت بإنشاء وزارات ووكالات وطنية للبيئة.

ب:ديناميكية دبلوماسية: فقد اتبع مؤتمر ستوكهولم بثلاث مؤتمرات عالمية حضر لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف إنشاء ديناميكية سياسية في مجالات لم يتمكن مؤتمر ستوكهولم التعمق فيها، تتمثل هذه المؤتمرات في: مؤتمر المؤسسات الانسانية في Vancouverعام 1976،و مؤتمر دولي حول التصحر في نيروبي عام 1977، ومؤتمر حول الماء في Marc del plata عام 1977.

-إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إن الهدف من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو جعل هذه الهيئة منظمة ريادية في مجال البيئة العالمية من أجل تثمين وتنسيق النشاطات البيئية في إطار منظمة الأمم المتحدة، ولتحقيق هذا الهدف يقوم برنامج الأمم المتحدة بالوظائف والمسؤوليات التالية:

-النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة والتوصية بالسياسات التي تتبع لهذا الغرض، بحسب الاقتضاء.

-توفير إرشادات السياسات العامة من أجل توجيه وتنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

-تلقي واستعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

-تلقي واستعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

-إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض من أجل كفالة أن تحظى المشاكل البيئية البازغة ذات الأهمية الدولية الواسعة بالاهتمام الملائم والوافي من الحكومات.

- مساعدة الدول النامية في إعداد سياسات بيئية وطنية: وذلك من خلال توفير المعلومات الضرورية لفهم الظواهر الايكولوجية، وتقويم مخاطر التلوث، وسبل نكافحتها، وفي هذا الصدد تمكن البرنامج من مساعدة اكثر من 100دولة نامية ودول الخليج في اعداد تشريعات وإنشاء هياكل مؤسساتية تعمل على إدماج العوامل البيئية في الأنظمة والأنشطة القطاعية.

-كما تتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال العناية بالبيئة من قبل الأمم وتمكين الشعوب من تحسين نوعية الحياة دون أن المساس بحق الأجيال القادمة.[15]

ومع كل التطور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال حماية البيئة من خلال وضع القواعد أ القانونية المعنية بالبيئة، إلا أنه لا يسعنا إلا أن نتفق مع الوصف الذي أورده البروفيسور صن لين(Sun Lin) هذا يشكل نصف الطريق، حيث يلعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا كبيرا في تنفيذ تلك القواعد وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي. [16]

2- قمة ريو دي جانيرو 1992: إشكالية التنمية المستدامة والأمن البيئي

لقد أسفرت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عن عدة مستجدات أبرزها **إعلان ريو** حول البيئة والتنمية أو مايعرف **بميثاق الأرض"Charte de le terre"**، **وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين** وإنشاء لجنة التنمية المستدامة (CDD) وكذلك التوقيع على المعاهدتين الاطارتين وهي الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وإعلان المبادئ حول إدارة الغابات، كما لم تكن المعاهدة الخاصة بالتصحر جاهزة في الوقت المناسب ولم يتم الاتفاق عليها حتى شهر جوان 1994[17]،على أن جرت العادة على ضمها إلى اتفاقية قمة الأرض، حيث تضمنت هذه النصوص الإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة .

الملاحظ في اعلان ريـــــــــو غياب بعض المسائل التي كانت تمثل اولى اهتمامات الكثير من الدول في تلك المرحلة على غرار النمو الديمغرافي واستنفاذ الموارد الطبيعية واللجوء إلى التخطيط للتوفيق بين مختلف الاهداف باعتباره وسيلة مهمة في ادماج البيئة في التنمية ومسألة التراث المشترك للإنسانية وضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي.[18]

-يعكس اعلان ريـــو التناقض بين المبادئ والآمال وبين الواقع، حيث أن القوة العظمى التي تدعي زعامة العالم في الوقت الراهن فإنها سرعان ما انسحبت من بروتوكول كيوتو في ظل ادارة بوش الابن مثل معاهدة حظر انتشار الصواريخ واستعمال الاسلحة المحرمة دوليا في حروبها مثل حرب العراق وأفغانستان في الوقت الذي يقضي فيه اعلان ريو(حسب المبدأ 23-26) بضرورة توفير الحماية للبيئية والموارد الطبيعية التي تقع تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال.

ما يمكن قوله عموما عن مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 بأنه أقر الصلة بين البيئة والتنمية ورفض الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة التمسك بمجال التنمية على حساب البيئة بل أضفى موضوع التنمية المستدامة وطرح مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الامن الانساني في هذا المؤتمر، وهو ما غير المعطيات كثيرا، إذ أن مؤتمر قمة الأرض عام 1992 لم يكن مجرد تكرار لتجربة سبقت، وإنما جاء بعد نقاش طويل استمر20 سنة، تأكدت فيه البشرية جمعاء أن استمرار تواجدها على كوكب الأرض مرهـــون بإصلاح ما أفسدته من الطبيعة على مر الأجيال، وبهذا شكل المؤتمر مرحلة محورية من مراحل تنامي الوعي الدولي بالبيئة، بل وطفرة في مسار الدبلوماسية الخضراء، كما أنه يدعو إلى الالتزام الأخلاقي احترام البيئية وفي إقرار مبادئه حيث أنه لا يتمتع بالصفة الالزامية ومثال ذلك صعوبة ابرام ميثاق الارض.

3 - قمة جوهانسبورغ 2002: مرحلة الحوكمة البيئية

بعد عشر سنوات من انعقاد" مؤتمر ريو "انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر2002، مع تسجيل حضور ما يزيد عن عشرين ألف مشارك[19]، انعقدت هذه القمة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/55 الصادر في 2000/12/20 سبقتها محادثات تحضيرية لهذه القمة بداء من شهر أفريل 2001 حتى جوان 2002 انطلاقا من محادثات **نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية** في الفترة الممتدة ما بين 30 أفـــــــريل-02 ماي 2001 حول الترتيبات الخاصة بمشاركة الهيئات والأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما أجريت مراجعة شاملة لمدى تنفيذ التوصيات الخاصة بأجندة القرن الـــــــــ21

و ذلك في المحادثات الثانية **بنيويورك** في الفترة الممتدة من 29 جانفي إلى 08 فيفري 2002،كما اجريت المحادثات الثالثة حول العديد من القضايا الهامة المرتبطة بالحكم الراشد و التنمية ونظمت المحادثات التحضيرية الرابعة و الأخيرة **بـــــــبـــــالي بأندونيسيا** اين تم صياغة مسودة أولية لخطة العمل المزعم مناقشتها والتفاوض بشأنها خلال قمة التنمية المستدامة، حيث عكست هذه المحادثات مختلف الرؤى والمواقف المرجعية بشأن عدد القضايا المهمة المرتبطة بالبيئة كالطاقة والتجارة وتمويل التنمية[20] ، كما استهدفت القمة الثانية متابعة أعمال ونتائج القمة الأولى من حيث التعرف على ما تم تنفيذه والقضايا والمستجدات اللازمة لوضع أجندة القرن الواحد والعشرين التي تم صياغتها في القمة الأولى موضع التنفيذ[21]، و التأكيد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالتركيز على الفقر و الأزمة المالية و المشاكل الامنية التي لم يتم التركيز عليها في مؤتمر ريو1992[22]، وكانت خطة جوهانسبورغ للتنفيذ (JPOI) النتيجة الأساسية للمؤتمر، التي سدت بعض الثغرات في أجندة القرن 21 وتناولت بعض القضايا الناشئة والمستجدة.

- نتائج المؤتمر:

1 - اعلان جوهانسبورغ يتضمن 37 مبدأ تؤكد على تقوية أركان التنمية المستدامة وهي التنمية الاجتماعية،التنمية الاقتصادية، حماية البيئة وكفالة الطفولة والتأكيد الالتزام باعلان ريوو أجندة القرن الـــــــــــــــــــــــــــــ21 .

2 - برنامج عمل عبارة عن وثيقة تتكون من 54 صفحة و 153 فقرة تنقسم إلى 10 فصول منها ما يتعلق بالفقر و أساليب الانتاج و الاستهلاك و الصحة حيث يعتبر مكمل لأجندة القرن الـــــــــ21 و يؤكد عل مشاكل الدول المتخلفة التي تتعرض لآثار تغير المناخ و يحدد المجالات لجديدة التي بدأت تأخذ مكانة ذات أهمية على المستوى الدولي كالعولمة و التجارة العالمية التي اعتبرتها القمة احد التحديات الجديدة لقضايا البيئة والتنمية، فتكامل الأسواق السريع وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت فرصا وتحديات جديدة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

3- كانت النقطة الرئيسية في هـــــــــذا المؤتمر هي " طرق مكافحة الفقر كأحد أســـــــــــباب الدمار البيئي"، حيث تم التأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 ، كما أكدت مقررات" جوهانسبورغ "على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الحيوية، كالمياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر والتجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا، والإدارة الرشيدة، التعليم والمعلومات والبحوث وقد حُددت عناصر التنمية المستديمة في ثلاثة أبعاد هي : استدامة اقتصادية، استدامة اجتماعية، واستدامة بيئية، كما رسمت الأهداف الأساسية لتحقيقها إلى سبعة مجالات متعددة، تتمثل في :المياه، الغذاء، الصحة، المأوى، الخدمات، الطاقة، التعليم والدخل. [23]

وجهت انتقادات كبيرة لقمة جوهانسبورغ بسبب النقاط التي لم يتطرق اليها و المتمثلة في:

- رفض الدول المتقدمة التمسك بأي جداول زمنية محددة لتنفيذ التزاماتها.

- عدم التطرق الى ضرورة استغلال الطاقات المتجددة مثل ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر ريو.

-اعطت الاولوية للاهتمامات و الانشغالات المحلية للتنمة كمكافحة الفقر و هو الأمر الذي أدى الى منح الاولوية للتنمية الاقتصادية على حساب حماية البيئة بالتأكيد على توفير الموارد و الخدمات الأساسية.[24]

- إعادة النظر في قواعد التجارة الدولية و ربطها بالتنمية المستدامة، مما يفهم أن محاولة البعض ربط الاتفاقيات البيئية الدولية بالمنظمة العالمية للتجارة أجل مرة أخرى.[25]

- ميل الدول المتقدمة منذ البداية لإصدار قرارات دون جداول زمنية و التملص من الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها فيما يخص نقل و توطين التكنولوجيا في الدول النامية وهو التعهد الذي قطعته على نفسها في قمة ريـــــــــــو 1992،وهو ما يثبت حدود قمة جوهانسبورغ في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة.

- قمة كوبنهاغن 2009: مرحلة أمننة التغيرات المناخية

جاءت هذه القمة بعد مؤتمر بالي عام 2007، حيث عقدت قمة كوبنهاجن حول قضية تغير المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة في منطقة **بيلا سنتر** في وسط العاصمة **الدنماركية كوبنهاجن** في الفترة من7 إلي 18 ديسمبر 2009،بحضور ممثلو عن 193 دولة وذلك من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية .

نتائج قمة كوبنهاغن: من أهم النتائج التي توصلت لها القمة فتمثلت في اتفاق كوبنهاجن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وبإنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهرة.- تضمن الاتفاق جوانب ثلاثة وهـــــــي: الكمية المستهدفة من خفض الانبعاثات حتي عام2020 للدول المتقدمة، وتحرك الدول النامية لمواكبة التغير المناخي اتساقا مع احوال كل منها علي حدة، وتوفير اموال على المدى القصير والمدى الطويل للدول النامية لتعديل وتوفيق اوضاعها مع مشكلة التغير المناخي.

2 - على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

1- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ : تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق حالة تثبيت في تركزات الغازات الدفيئة للإحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع حدوث تغيرات خطيرة في نظام المناخ وهو ما نصت عليه نصت المادة الثانية كما نصت ايضا الفقرة 27 من المادة 22 من هذه الاتفاقية على الحق في التنمية المستدامة، حيث تضمنت أنه للدول الحق في التنمية المستدامة، وعليهم إتباع السياسات والإجراءات التي تكفل حماية نظام المناخ من تأثير النشاطات الإنسانية، وعليها اتخاذ ما يناسبها من الإجراءات وفقا للظروف الخاصة لكل منها والتي يجب أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية فيها مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التنمية الاقتصادية ركن أساسي في تبني تدابير للحد من التغير المناخي، كما تناولت هذه الاتفاقية ما يعرف بالعدالة المناخية تحت **مبدأ الإنصاف*** ومفاهيم أخرى مشابهة منها:[26] حماية و تأمين النظام المناخي لمصلحة الاجيال الحالية و المستقبلية، وحق تعزيز التنمية المستدامة واتخاذ التدابير الوقائية لتخفيض الغازات الدفيئة، والالتزام بآلية التكيف مع المناخ.

2- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985: جاءت هذه الاتفاقية عقب إعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، حيث تؤكد هذه الاتفاقية على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية طبقة الأوزون من التعديلات الناجمة عن الأنشطة البشرية والتي تتطلب تعاونا وعملا دوليين.[27]

وتتخذ الأطراف المشاركة التدابير المناسبة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وأحكام البروتوكولات السارية من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة التي تنجم أو يرجع أن تنجم عن الأنشطة التي تحدث ضررا بطبقة الأوزون، وتحقيقا لهذه الغاية وطبقا للوسائل المتاحة لها فعلى الأطراف القيام بما يلي:[28] أ- التعاون عن طريق الرصد المنظم والبحث وتبادل المعلومات من أجل زيادة تفهم وتقييم أثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون.

ب- اتخاذ التدابير الإدارية التشريعية والتعاون من أجل تنسيق السياسات المناسبة لمراقبة وتحديد وخفض الأنشطة البشرية التي تقع في نطاق إقليمها، إذا ما اتضح أن لهذه الأنشطة أو من المرجح أن تكون لها أثار ضارة ناجمة في حدوث تعديل في طبقة الأوزون.

-تتعهد الأطراف مباشرة أو عن طريق هيئات دولية مختصة في إجراءات بحوث وعمليات تقييم في ما يتعلق: - العمليات الفيزيائية والكيمائية التي قد تؤثر في طبقة الأوزون.

-الآثار الصحية البشرية وغيرها من الآثار البيولوجية الناجمة عن حدوث أية تعديلات في طبقة الأوزون ولاسيما تلك الناجمة عن التغييرات في الإشعاع الشمسي فوق البنفسجي المحدث لتأثيراتها البيولوجية.

-الآثار المناخية الناجمة عن حدوث أية تعديلات في طبقة الأوزون.

-المواد والممارسات والعمليات والأنشطة التي قد تؤثر على طبقة الأوزون وأثارها التراكمية.

- المواد والتكنولوجيات البديلة.

ج - تسهيل وتشجيع تبادل المعلومات العلمية، التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية والتجارية ذات الصلة بهذه الاتفاقية وذلك من خلال تسهيل اكتساب الأطراف الأخرى للتكنولوجيات البديلة.

د - توفير المعلومات عن التكنولوجيات والمعدات البديلة وتوفير مراجع أو كتب إرشادية خاصة عنها.

من خلال اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ظهر بأن هناك جهود دولية باتخاذ التدابير المناسبة لحماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة الناجمة أو التي قد تنجم عن الأنشطة البشرية التي تغير أو من المحتمل أن تغير طبقة الأوزون حتى ذلك الوقت كان الفهم العلمي لظاهرة استنفاد الأوزون لا يزال محدود، لذلك لم يتم اتخاذ تدابير معينة لكن الدول كانت مستعدة للاعتراف بالمشكلة والموافقة مبدئيا على مكافحتها.

عندما بدأ العلماء يهتمون ببظاهرة استنفاد الأوزون ووصلوا إلى دليل قاطع على وجود ثقب الأوزون أصبح الأطراف الموقعين على اتفاقية فيينا أكثر تصميما على التحرك وبالتالي التفاوض على برتوكول مونتريـــــال حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون .[29]

3- إتفاقية التنوع البيولوجي تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام حسب الكثير من المهتمين بالبيئة لكن من الخطأ الجزم بأن نقول أن الحماية لم تكن قبل هذه الاتفاقية بل كان هناك كم هائل من الاتفاقيات لحماية النباتات والحيوانات البرية سواء كانت اتفاقيات جهوية أو عالمية حيث تم التوقيع عليها في ديسمبر 1993، لكنها كانت تهتم بحماية أصناف محددة من الأنواع كالطيور مثلا[30]، حيث تطلب هذه الاتفاقية من البلدان اعتماد لوائح للحفاظ على الموارد البيولوجية، وتفرض مسؤولية قانونية على البلدان بشأن سلوك شركات قطاعها الخاص في البلدان الأخرى وتدعو إلى توفير الدعم التقني وتعويض البلدان النامية نظير استخراج المواد الوراثية، ووضع شروط استخدام الموارد الجيمية والتقنيات الحيوية كما توجب هذه الاتفاقية على الاطراف المنظمة لها تقديم تقارير دورية إلى أمانة الاتفاقية بمونتريال -كندا- إلا أن عدم وجود قوة قانونية الزامية لهذه الاتفاقية تطلب الامر اللجوء إلى وسائل مكملة لتحديد محتواها وكذا الزاميتها ونتيجة لذلك أعلنت الدول الأطراف الدخول في اجتماعات عمل والتفاوض الدائم الهادف إلى دراسة مختلف المجالات والسعي لايقاف التدهور الخطير الذي يعرفه التنوع البيولوجي[31]، ولعل أهم ما أكدت عليه هذه الاتفاقية على مجموعة من الالتزامات الاساسية تتمثل في:[32]

أ- إدماج متطلبات التنوع البيولوجي ضمن مسار القرار الوطني، والقيام بدراسة التأثير في البيئة.

ب-الالتزام بالصيانة خارج الموقع الطبيعي أي إحداث نظام المناطق المحمية وتهدف الاتفاقية إلى تجاوز الوسائل القانونية التقليدية كاتفاقية **رامسار**، واتفاقية التراث العالمي(اليونسكو)، وقد أكملت اتفاقية التنوع البيولوجي نظام الحماية نظام الحماية في الموقع للوضعيات الاكثر تدهورا.

ج- على كل دولة أن تبلور استراتيجيات ومخططات وطنية تضمن الحديث عن سياسة للتنوع البيولوجي.

د- تشجيع الالتزام بالاستخدام المستديم لعناصر التنوع البيولوجي.

4- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر :تم اعتماد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد ومن التصحر وبخاصة في افريقيا، في 17 جوان 1994، وتم التوقيع عليها في 15 أكتوبر 1994، وقد تم التأكيد في هذه الإتفاقية على أن البشر الذين يعيشون في المناطق المهددة بالتصحر يمثلون مركز الإهتمام في عملية مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، حيث أن المناطق الجافة وشبه الجافة تشكل نسبة كبيرة من مساحة الكرة الأرضية و تعتبر مصدر رزق قطاع كبير من سكانها.

كما تقوم الأطراف بتنسيق الأنشطة التي تنص عليها هذه الإتفاقية مع أنشطة الإتفاقيات الأخرى ذات الصلة، خاصة الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وإتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك بتشجع تنفيذ برامج مشتركة.[33]

5- اتفاقية باريس للتغيرات المناخية 2015:

- اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي 2015: [34]

يرمز لها UNFCCC من (United Nation Framework Convention on Climate Change انعقد مؤتمر باريس لتغيّر المناخ في الفترة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 في باريس، فرنسا وتضمن هذا المؤتمر الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ.

ويمكن إجمال أهمّ الخطوط العامة للاتفاقية في ما يلي:

1- **هدف طويل المدى**: ويتمثل في محاولة الحفاظ على زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بنهاية القرن الحالي(سنة 2100) في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، فوق مستويات الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى عدم تجاوز هذه الزيادة حد 1.5 درجة مئوية من خلال الحد من معدل الانبعاثات الغازية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الارض.

2- **آلية لرفع وزيادة الطموح**: تتمثل إحدى أهم إجراءات الاتفاق في وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية وستجرى أول مراجعة إجبارية عام 2025، ويتعين أن تشهد المراجعات التالية "إحراز تقدم" وقبل ذلك، دعيت مجموعة الخبراء الدوليين في المناخ إلى إعداد تقرير خاص عام 2018 حول سبل التوصل إلى الـــ1.5 درجة مئوية والجهود المرتبطة بمثل هذا الارتفاع في درجات الحرارة وفي ذلك العام، تُجري الـــ195 دولة أول تقييم لأنشطتها الجماعية، وستدعى عام 2020 على الأرجح لمراجعة مساهماتها.

3- التمويل: تنصّ الاتفاقية على أنّ الدول المتقدمة ستستمر في مساعدة الدول النامية ماليا بشكل قروض وإعانات (بحدود 100مليار دولار سنويا حتى 2025 لتزداد بعد ذلك) للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والتعامل أيضًا مع تبعات التغير المناخي .كما دعت الاتفاقية دولًا صاعدة نامية مقتدرة لتقديم المساعدة المالية اختياريا.

4- **خطة لمراقبة التزام الدول بوعودها وتحقيقها**: تنطوي اتفاقية باريس على عملية جرد في 2020 وكلّ خمس سنوات فيما بعد لتقييم التقدّم لتحقيق أهداف الاتفاقية، ولتشجيع الدول لتقديم وعود بتخفيض أكبر للانبعاثات وترسم الاتفاقية خطط ا لهيكل جديد للشفافية للتحقق من أنّ الدول تنفّذ وعودها بغية إلزامها بالتنفيذ وإعلام" سجل الجرد "بذلك . وعلى الدول أن تفصح عن مخزون الانبعاثات والمعلومات وذلك لمتابعة مدى تنفيذ وعودها مساهماتها الوطنية .كما أنّ على الدول المتقدمة تقديم بيانات عن التمويل الذي قدّمته، وذلك الذي تحشده .وسيكون كلّ ذلك خاضعً المراجعة خبراء فنيين للتحقق من التقدّم ولتشخيص المجالات التي ينبغي تحسينها ولكن، في الوقت ذاته، سينطوي هيكل الشفافية على مرونة تقلّل العبء الناجم عن محدودية قابليات الدول النامية.

ويبين الشكل -1- مستويات الأمان والخطر في ارتفاع درجات الحرارة العالمية مستقبلًا.

الشكل (1) التسخين العالمي فوق مستويات ما قبل – التصنيع

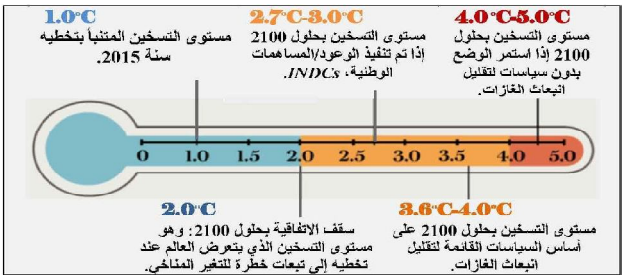

المصدر :المخطط الوارد في Climate Action Tracker, Met Office, UNFCCC بعد تعديله في ضوء ما ورد في الموقع الإلكتروني للاتفاقية UN (2015b) وكذلك تقرير وكالة الطاقة الدولية(IEA (2015c .

6- **الخسائر والأضرار:** حيث تم الاتفاق على أن تقدم الدول المتقدمة الدعم المالي والفني لمساعدة الدول النامية على التكيف مع الأضرار والخسائر المترتبة عن التغيرات المناخية، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث ويشمل ذلك توفير نظم الإنذار المبكر، وتسهيلات التأمين ضد المخاطر وغيرها.

رغم هذه البنود المهمة في اتفاقية باريس وجهت مجموعة من الانتقادات لها من طرف الخبراء والجمعيات البيئية ومراكز البحوث ومن بين هذه التحفظات نذكر ما يلي:

1- أنه غير ملزم أي أنه يعتمد على حسن النية الدول في تطبيق بنوده، وهذا خلل جوهري لأن الالتزامات الطوعية عادة توفر مجالا للتهرب منها، حيث يضع نظاما رخواً لضمان أن تفي الدول النامية بجهود الحد من الانبعاثات وقيام الدول الغنية بتوفير المليارات الدولارات لمساعدة الدول الفقيرة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر .

2- عدم ضمان توفير التمويل اللازم للتعامل مع التغير المناخي حيث تمسكت الدول المتقدمة وعلى رأسها الدول المتقدمة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وأستراليا، بأن تكون الالتزامات طوعية وليست إلزامية في هذا المجال.

3- عدم وضع سعر الكربون حيث يمثل "**تسعير الكربون**" ركيزة أساسية للإنتقال إلى اقتصاد مرن مناخيا، كما أن هذا التسعير يعد ضروريا للتحفيز على ترشيد استخدام الطاقة وزيادة الاستثمار في مشروعات الطاقات المتجددة، وبالتالي المساهمة الفاعلة في مواجهة التغير المناخي.

في الختام ما يمكن قوله أن التطبيق العملي لبنود هذه الاتفاقية خلال السنوات الخمس المقبلة سيكشف للعالم ما إذا كان هذا الإتفاق قابل للتطبيق أو أنه لا يزيد عن كونه"خطوة على طريق طويلة"، كما تجدر الإشارة أنه يتوجب على الدول المتقدمة عدم استخدام مسألة التغير المناخي كسلاح إقتصادي وسياسي ضاغط على الدول النامية أو الناشئة لأن ذلك قد يعزز المقولة القائلة بأن التغير المناخي العالمي هو "سلاح جديد" للمحافظة على هرمية تنموية دولية يقف فيها الكبار في القمة بينما تقف الدول النامية في أسفل الهرم، وهو ماسيعمق على الأرجح من أزمة الثقة بين الدول الغنية والفقيرة في العالم، في وقت يتعرض فيه كوكب الأرض لأزمة حقيقية نتيجة التغير المناخي العالمي.

3- دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة: تشارك هذه الوكالات في أنشطة التعليم والتدريب والتنفيذ في مجال البيئة، في نطاق اختصاص كل وكالة، وابرز مثال على ذلك، نذكر: **منظمة العمل الدولية** وضعت سنة 1977 مشروع معاهدة، تم قبولها والمتعلقة بحماية العمال ضد المخاطر الناشئة من تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازت في بيئة العمل.

1- منظمة الصحة العالمية: [35] تنصب جهودها نحو الآثار الصحية المترتبة على عوامل التلوث و التهديدات البيئية كتغير المناخ، وتساهم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المستويات الوطنية في حماية البيئة و إعداد برنامج مكافحة التلوث عملت المنظمة من خلال الأمانة مع الدول الأعضاء إلى إذكاء الوعي العالمي بمخاطر التهديدات البيئة و على رأسها تغير المناخ، من أجل التأكيد على أهمية الصحة في السياسات الخاصة بتغير المناخ والتنمية المستدامة. و أصدرت الأمانة بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أطلس الصحة والمناخ "في 31 أكتوبر 2012قامت المنظمة كذلك من خلال مكاتبها الإقليمية في أفريقيا بالعديد من المشاريع و البرامج التوعية حول مخاطر و تهديدات تغير المناخ في أفريقيا من خلال إذكاء الوعي بمسألة تغير المناخ و المخاطر الصحية الناجمة عنها.

2- منظمة الأغذية والزراعة: [36] في عام 1950 عن المنظمة الدولية للأرصاد (WMO) إنبثقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الجوية المؤسسة في عام 1873 ، باعتبارها منظمة حكومية دولية، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1951 وهي بمثابة الهيئة المرجعية الرسمية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الطقس والمناخ والماء .تشحذ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية منذ إنشائها على جهود المجتمع العالمي لتحسين الفهم حول ظواهر الطقس والمناخ والماء . توفر المنظمة آلية فريدة لتبادل البيانات والمعلومات بشكل سريع، كما أنها تقدم إسهامات كبرى

لتحقيق التنمية المستدامة والسلامة والأمن في العالم، والحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن مخاطر الكوارث الطبيعية ، فضلاً عن أنها تحافظ على البيئة والمناخ العالمي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، تعمل المنظمة مع منظمات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، على تنسيق جهود المرافق الوطنية الرامية إلى تحسين خدمات التنبؤ والإنذار المبكر لحماية الأرواح والممتلكات من المخاطر الطبيعية من قبيل الأعاصير المدارية والعواصف والفيضانات والجفاف وموجات الحرارة وموجات البرودة وحرائق البراري.

تؤدي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دورا رئيسيا في دعم أفريقيا من خلال العمل مع المرافق الوطنية للأرصاد الجوية و الهيدرولوجيا لتوفير رصد و تنبؤات بأدق الوسائل وأسرعها.و قد أنشأ الإتحاد الإقليمي لأفريقيا التابع للمنظمة خمسة مراكز إقليمية للأدوات الربط و الرصد في كل من الجزائر ومصر والمغرب وكينيا، و الغابون، تعمل على توفير الخدمات و المعلومات للمنظمة، من أجل تطوير الجهود الأفريقية في مواجهة أخطار الكوارث الطبيعية، من خلال الاستفادة من التقدم العلمي و التقني و تبادل الخبرات في مجال أنظمة الرصد و الإنذار المبكر.

قدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خدمات جوية ومناخية للدوائر المعنية بالصحة العامة. فالإنذارات المبكرة بالأوبئة والوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والخدمات المتعلقة بجودة الهواء ترمي جميعها إلى حماية صحة السكان و رفاههم. وهناك العديد من منتديات التوقعات المناخية الإقليمية ، من بينها التي تدعم مراقبة مرض الملاريا ونظم الإنذار في أفريقيا.

3- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: [37]

اشتركت منظمة العالمية للأرصاد الجوية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)عام 1988، من أجل توفير آلية لتقديم تقييم دولي ذي حجية للمعلومات العلمية الخاصة بتغير المناخ، وتشمل اختصاصات هذه الهيئة في:

-تقديم المعلومات العلمية والاجتماعية والاقتصادية المتوفرة عن تغير المناخ وتأثيراته وعلى خيارات التخفيف من وطأة تغير المناخ.

-تقديم المشورة العلمية/الفنية/الاجتماعية-الاقتصادية عند الطلب، لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ .وأصدرت الهيئة منذ عام 1990 سلسلة من تقارير التقييم والتقارير الخاصة والأوراق الفنية والمنهجيات، وغير ذلك من المواد التي أصبحت من الأعمال والمرجعيات المعيارية المستخدمة على نطاق واسع من جانب صانعي السياسات و العلماء و غيرهم من الخبراء.

قامت المنظمة بتقديم بيانات بشأن تغير المناخ في تقريرها من أجل دفع دول العالم والدول الأفريقية

لتبني وسائل الرصد و الإنذار المبكر من أجل إدارة الكوارث والظواهر الطبيعية المتطرفة ومن أجل تفادي أهم التحولات المناخية التي ستطال القارة مستقبلا .كذلك أعلنت المنظمة بأن أفريقيا من أكثر المناطق في العالم تضررا من آثار تغير المناخ و أنه في حالة لم تستجب الدول المتقدمة في الإسراع إلى تخفيض إنبعاث غازات الاحتباس الحراري فإن الوضع سيزداد سوءا.

من خلال هذا المحور تم التطرق إلى الميزة الأساسية التي تتمتع بها الأمم المتحدة في معالجة التهديدات البيئية التي تتمثل في قدرتها على الدعوة إلى عقد اجتماعات مما يسمح لها بصياغة أرقام إنمائية مشتركة وحشد المجتمع الدولي حول توافق في الآراء، حيث شكلت المؤتمرات والقمم الآلية الأبرز في تعاملها مع قضايا البيئة، والتي انبثقت عنها مجموعة من الإتفاقيات والهيئات المستقلة تناط بها مهمة الإضطلاع بمجمل الوظائف والاختصاصات ذات الصلة بقضايا البيئة وموضوعاتها المختلفة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق البيئة العالمي، إلا أن غياب الطابع الإلزامي لمجمل التوصيات والاتفاقيات البيئية إلى تضارب المصالح ومشكلة السيادة واختلاف النظرة إلى مفهوم الأمن البيئي بين الدول المتقدمة التي تركز على الاحتباس الحراري وتغير المناخ والدول النامية التي ترك على جوانب الفقر

والتنمية وارتفاع النمو السكاني، عرقل مسار الامم المتحدة في ادارة الأمن البيئي، وأمام هذه المشاكل يبقى دور الأمم المتحدة محاط بالعديد من الشوائب ما يجعل من تحقيق الأمن البيئي على المستوى القريب أو المتوسط مسألة بعيدة المنال.

المحور الثالث :تقييم دور منظمة الأمم المتحدة في رسم السياسات البيئية العالمية:

هناك مجموعة من الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة العالمية والتي نذكر منها:[38]

- المساهمة في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئية: على الصعيد الوطني في كثير من البلدان، النامية والمتقدمة على حد سواء، تم وضع تشريعات بيئية وطنية وترتيبات مؤسسية وثيقة الصلة لتوفير أساس سليم للتصدي للتهديدات البيئية الرئيسية، وكثيرا ما يكون ذلك على أساس قطاعي وتتحكم فيه شتى السلطات المسؤولة عن قضايا محددة، خاصة لدى إدراك إنكماش قاعدة الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

- البيئة كأولوية أساسية ضمن أجندات الأمم المتحدة: داخل منظومة الأمم المتحدة واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تزويد صناع القرارات بتقييم بيئي حاسم الأهمية وبعمليات الرصد وبالمعلومات، وعمل كمنتدى عالمي لوضع السياسات بشأن القضايا البيئية وقد قامت منتديات للتشاور والتفاوض تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع اتفاقات بيئية عالمية وإقليمية لتحفيز الأعمال الرامية إلى دعم أنشطة الحكومات وتنسيق أنشطة المنظمات الوثيقة الصلة، وعمل البرنامج على دعم الأعمال البيئية التي تجري على شتى المستويات مع شركاء وطنيين ودوليين، من حكوميين وغير حكوميين على حد سواء ويحتل برنامج الأمم المتحدة البيئة موقعا استراتجيا بوصفه السلطة البيئية العالمية التي تضع جدول أعمال البيئة العالمية.

- التعاون والتنسيق الدولي في مجال حماية البيئة العالمية: كما كان لإنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي السنوي بمشاركة عالمية شاملة على مستوى الوزراء، قد أسفر عن نشوء مجال تركيز مجدد لمناقشات السياسات رفيعة المستوى ويشكل الفرصة للعمل كهيئة شاملة للسياسات البيئية في وسعه إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك منتديات بيئية أخرى مساهما بذلك في تناسق السياسات وتلاحمها.

وبقيام الجمعية العامة بإنشاء فريق الإدارة البيئة، لم يفسح المجال لإرساء التعاون المشترك بين الوكالات

داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل لمشاركة وتعاون أوثق من جانب الاتفاقيات المتعددة الأطراف مع وكالات الأمم المتحدة وتستدعي عملية التعزيز هذه للتنسيق المحتمل على المستويين البرنامجي والقطاعي المزيد من الدعم.

- إبرام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمعالجة التهديدات البيئية وإلزامية تطبيقها: لقد تم وضع الكثير من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وغير ذلك من الاتفاقيات لعلاج قضايا بيئية قطاعية، مما يوفر إطارا متفقا عليه دوليا لحسن الإدارة البيئية لتلك القضايا وعمل **برنامج مونتفيديو** لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تزويد المجتمع الدولي بقوة دفع هامة لهذا الغرض طوال العقود الماضية، مما ساهم في وضع اتفاقيات وبروتوكولات وخطط عمل في مختلف أنحاء العالم، علاوة على المعاهدات العالمية التي تنظم حماية طبقة الأوزون، ومراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، والتنوع الإحيائي، وتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة التي يجري الاتجار بها والملوثات العضوية الثابتة، بالإضافة إلى الصكوك الملزمة قانونا، تم وضع العديد من الصكوك الدولية غير الملزمة لتوفير قواعد ومبادئ وإرشادات ومدونات سلوك لعلاج القضايا البيئية، إن وجود هذه المجموعة الواسعة من الاتفاقيات البيئية والاتفاقات الأخرى يتيح فرصة يمكن من خلالها تعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني من خلال التنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي.

كما تواجه الامم المتحدة مجموعة من العراقيل التي تحول دون بلوغ أهدافها في إرساء نظام بيئي عالمي، والتي نذكر منها:

- من أهم الاشكاليات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع قضايا البيئية غياب الطابع الالزامي للتوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتصف بطابعها الغير إلزامي.

-تضارب المصالح والصراع شمال شمال، شمال جنوب، ومشكلة السيادة واختلاف الرؤى والأولويات بين الدول عرقل مسار الامم المتحدة في الادارة الدولية للبيئة.

- عدم التزام المانحين الدوليين بالأعباء المالية المتفق عليها، وهذا ما يجعل من المعونات المالية أمرا لايمكن الاعتماد عليه وتعتبر المساعدات التنموية الرسمية للدول المانحة طبقا لأجندة القرن الحادي والعشرين بمثابة أحد المصادر المهمة لتمويل الاستثمارات البيئية في الدول النامية .[39]

- المشاكل الاقتصادية والأعباء المالية الضخمة للدول النامية تجعلها غير مستعدة لتوجيه استثماراتها لحماية البيئة وهو ما تدعو إليه منظمة الأمم المتحدة في مختلف قممها ومؤتمراتها.

-وجود ثغرات في محافل السياسات الدولية خاصة في ظل عدم تماسك هياكل صنع القرار.

-الدعم الضئيل المقدم للمؤسسات القائمة وآليات الإشراف والمراقبة نهيك عن الافتقار إلى التنسيق الاداري، وعدم كفاية وملائمة سلطة برنامج الأمم المتحدة .

الخاتمة:

في الختام نستنتج بان التهديدات البيئية لا تعترف بالأمكنة والأزمنة إنما تتعدى الدولة القومية لتصبح تهديد ذو بعد دولي يستدعي تضافر الجهود الدولية وهو ما سارعت إليه الأمم المتحدة من خلال إبرام عقد العديد من الاتفاقيات الاطارية المتعددة الاطراف والمؤتمرات حيث تعتبر هذه الاخيرة من بين أهم الطرق التي اعتمدت عليها في تطوير المؤسسات الدولية لحماية البيئة العالمية وذلك من خلال تنظيم مؤتمرات دولية عالمية لمناقشة القضايا البيئية الناشئة حيث أن هذه المؤتمرات لا تعمل على إنشاء هياكل مؤسساتية جديدة أو وضع قوانين ملزمة، لكنها تساعد على اتخاذ القرارات وخطط العمل التي تؤدي إلى النشأة النهائية للهياكل المؤسساتية التي تشرف على القضايا البيئية بالإضافة إلى ذلك، فإنها تعمل على توفير الإطار العام للمفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية الجديدة، وتوّفر الحوافز اللازمة للمفاوضات بشأن الاتفاقيات الدولية المستقبلية، كما كان لهذه لمؤتمرات المساهمة في بلورة مفاهيم جديد حقل الأمن وادرج البعد الأمن البيئي ضمن ابعاد الانساني وهو ما يدخل ضمن استراتيجية الامم المتحدة حماية البيئية العالمية ودعمها للجهود الوطنية في ذلك.

كما تكمن الميزة الأساسية التي تتمتع بها الامم المتحدة في معالجة التهديدات البيئية في قدرتها على الدعوة إلى عقد اجتماعات مما يسمح لها بصياغة أرقام إنمائية مشتركة وحشد المجتمع الدولي حول توافق في الآراء، حيث شكلت المؤتمرات والقيم الىلية ابراز في تعامل الأمم امتحدة مع قضايا البيئة، والتي انبثقت عنها مجموعة من الاتفاقيات والهيئات المستقلة تناط بها مهمة الاضطلاع بمجمل الوظائف والاختصاصات ذات الصلة بقضايا ابيئة وموضوعاتها المختلفة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق البيئة العالمي.

الهوامش :

1) عبد الحكيم ميهوبي، **التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي،الجزائر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2011،ص244.

2) أمجد قاسم، **تأثيرات التغيرات المناخية عى الدول النامية الفقيرة**، مقال منشور في الانترنت على الرابط: http://al3loom.com/?p=12902، تم تصفح الموقع بتاريخ :05/30/ 2016.

3) مسارع حسن الراوي،" **طبقة الأوزون** "مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ،1991، ص5.

4) كمال بوغلة،" **موسوعة الطالب**"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،،ط1، 2003، ص113.

5) مصطفى كمال طلبة،" **إنقاذ كوكبنا؛ التحدىات والآمال**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992،ص 99.

6) خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة :دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني،2007،ص540.

7) دوناتو رومانو،" **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003،ص49.

8) أمينة دير،**أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة-دول القرن الإفريقي-**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،20132014،ص 66.

9) رمزي سلامة ، **مشكل المياه في الوطن العربي: احتمال الصراع و التسوية** ، الكويت 2001، ص 198.

10) [1] Frank Rijsberman, " Water scarcity : Fact or fiction ? New Directions, for a Diverse Planet " (fourth . international crop sience congress" 26 septembre, 01 October, Australia : Brisbane, june 2006) P95

11) تقرير التنمية البشرية لعام 2006،"**ماهو أبعد من النذرة القوة والفقر و الأزمة العالمية**"،نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ص136.

12) محمد عبد البديع،" **اقتصاد حماية البيئة**"، دار الأمين للطباعة، مصر، 2003 ، ص69.

13) أحمد الحاف رضوان،**حق الانسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر 1998، ص 161.

14) زيد المال صافية،**حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص62.

15) صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، ط1، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص ص 111، 112.

16) **نفس المرجع** ، ص ص 116، 117.

17) جون بيليس وستيف سميث :**عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004،ص703.

18) Frank Dominique Vivien,Zuindeau bertrand**,"Développement Durable et son espac**e",in Fréderic Heran Bertrand Zuindeau, **Dévelloppment Durable et territoires**,Edition Harmattan,2001,pp11-33.

19) Lisa Nilsson, **The role of the United Nations : from Stockholm to Johannesburg,** in, Khiv. Thai, Dianne Rahm, and Jerrell D. Coggburn, Handbook of Globalization and the Environment, CRC Press, New York, 2007,p 166.

20) ساسي غبغوب،**مرجع سابق**،ص 92.

21) مها سراج الدين كامل،" القمة العالمية للتنمية المستدامة"، **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2002،ص 257.

22) Frank Dominique Vivien ,**op. cit,** p 25-26.

23) "**إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة**"، إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13 ، لجنة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك،2002،ص ص 8-9.

24) Fhilipe le prestre ," **sécurit environnemental et insécurité internationales**, revue québécoise de droit internationale, n11,1998 , pp 211-212.

25) **Ibid**,p214-215.

26) شكراني الحسين،**من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+20 عام2012:مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**،بحوث اقتصادية عربية،العددان 63-64،2013،ص154.

27) مصطفى كمال طلبة، جوهانسبورغ، **أمريكا الملوث الأكبر وزعماء العرب غائبون**، مجلة البيئة والتنمية، العدد 55 ، بيروت، أكتوبر،2002 .

28) Ethan Goffman,"environmental policy and treaty compliance". 2015 .06. 13 تم تصفح الموقع يوم

http://www.esa.com/discoveryguides/ern/05ang/overview.php.

29) البيئة والعولمة،مقال منشور على الرابط:،تم تصفح الموقع يوم 2جوان 2016

2015 http://www. Globalization 101. org/.../environment-/b-ar.37 ،ص

30) العايب جمال،**التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي و الجهود الدولية و الوطنية لحمايته**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،كلية الحقوق و العلوم الادارية بن عكنون،الجزائر،2005،ص107.

31) Isabelle Doussan et autres,"**La Convention sur la diversité biologique**"Annuaire Français de Droit International,vol 52,2006,pp351-352.

32) شكراني الحسين، **مرجع سابق**،ص155. ولمزيد من المعلومات عن مبادئ اتفاقية التنوع البيولوجي انظر:
العايب جمال،**التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي و الجهود الدولية و الوطنية لحمايته،مرجع سابق،ص107.**

33) عبد الله جدوع، **التصحر: تدهور النظام البيئي**، عمان: دار دجلة،2010، ص 15.

34) اعتمد في تلخيص أهمّ الخطوط العامة لهذه الاتفاقية على:

أ- **نص الإتفاقية الموجود على الرابط**: **unfccc**.int/resource/docs/**2015**/cop21/ara/l09a.pdf

ب- علي مرزا، "**اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط**"، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير 2016، ص ص 1،3.

ج- أحمد قنديل، "**إتفاق باريس للمناخ: نقطة تحول في التعامل العالمي مع التغير المناخي؟**"، مجلة آفاق سياسية، العدد 26، فيفري 2016، ص- ص 39، 42.

35) أشرف هلال، **جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، مصر، مكتبة الأواب، الطبعة الأولى، 2005، ص23.

36) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، **لمحة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية :العمل معاً من أجل مراقبة الطقس والمناخ والماء وفهمها والتنبؤ بها**، سويسرا، 2009 ، ص ص3 -20.

37) **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، مقال منشور على الرابط: تم تصفح الموقع بتاريخ: 01-06-2016:
https://www.ipcc.ch/pdf/ipcc-faq/ipcc-introduction-ar.pdf

38) سي ناصر الياس، **دور منظمة الامم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص:إدارة دولية،جامعة باتنة، 2012-2013،ص120،119.

39) أحمد وسوقي محمد اسماعيل، "**نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغير المناخ**"، مجلة السياسة الدولية، ع2001،145،ص215.

قائمة المراجع:

*** فئة الكتب:**

1- جون بيليس وستيف سميث :**عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004

2- عبد الرحمن محمد السعدني، ثناء مليجي السيد عودة، **مشكلات بيئية : طبيعتها-أسبابها -آثارها-كيفية مواجهتها**، مصر ، القاهرة ،دار الكتاب الحديث ،2007.

3- عبد الله جدوع، **التصحر: تدهور النظام البيئي**، عمان: دار دجلة،2010 .

4- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، ط1، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

5- كمال بوغلة،" **موسوعة الطالب**"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2003.

6- مصطفى كمال طلبة،" **إنقاذ كوكبنا؛ التحديات والآمال**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992.

7- خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة :دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني،2007.

8- دوناتو رومانو،" **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.

9- محمد عبد البديع،" **اقتصاد حماية البيئة**"، دار الأمين للطباعة، مصر، 2003 .

10- مسارع حسن الراوي،" **طبقة الأوزون** "مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ،1991.

11- رمزي سلامة ، **مشكل المياه في الوطن العربي: احتمال الصراع و التسوية** ، الكويت 2001.

12- هلال أشرف ، **جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، مصر، مكتبة الأواب، الطبعة الأولى، 2005.

13- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، **لمحة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية :العمل معاً من أجل مراقبة الطقس والمناخ والماء وفهمها والتنبؤ بها**، سويسرا، 2009 .

*** فئة المقالات والمجلات والتقارير:**

1- أحمد وسوقي محمد اسماعيل، "**نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغير المناخ**"، مجلة السياسة الدولية، ع2001،145.

2- مها سراج الدين كامل،" **القمة العالمية للتنمية المستدامة**"، السياسة الدولية، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2002.

3 - أمجد قاسم، **تأثيرات التغيرات المناخية عى الدول النامية و الفقيرة**، مقال منشور في الانترنت على الرابط: http://al3loom.com/?p=12902، تم تصفح الموقع بتاريخ :30/05/ 2016.

4- شكراني الحسين،**من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+20 عام2012:مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**،بحوث اقتصادية عربية،العددان 63-64،2013.

5- مصطفى كمال طلبة، جوهانسبورغ، **أمريكا الملوث الأكبر وزعماء العرب غائبون**، مجلة البيئة والتنمية، العدد 55 ، بيروت، أكتوبر، 2002.

6- تقرير التنمية البشرية لعام 2006،"**ماهو أبعد من النذرة القوة والفقر و الأزمة العالمية**"،نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7- " **إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة**"، إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13 ، لجنة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك،2002.

- قنديل أحمد ، "**إتفاق باريس للمناخ: نقطة تحول في التعامل العالمي مع التغير المناخي؟**"، مجلة آفاق سياسية، العدد 26، فيفري 2016.

- مرزا علي ، "**اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط**"، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير 2016.

- **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، مقال منشور على الرابط: تم تصفح الموقع بتاريخ: 01-06-2016:
https://www.ipcc.ch/pdf/ipcc-faq/ipcc-introduction-ar.pdf

- **نص إتفاقية باريس للتغيرات المناخية موجود على الرابط**: **unfccc**.int/resource/docs/**2015**/cop21/ara/l09a.pdf

*** فئة الرسائل والاطروحات الجامعية:**

1- أحمد الحاف رضوان،**حق الانسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام**،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة،مصر 1998.

2- زيد المال صافية،**حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**،رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الدولي،جامعة تيزي وزو،الجزائر،2013.

3-العايب جمال،**التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي و الجهود الدولية و الوطنية لحمايته**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،كلية الحقوق و العلوم الادارية بن عكنون،الجزائر،2005.

4-سي ناصر الياس، **دور منظمة الامم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص:إدارة دولية،جامعة باتنة، 2012-2013.

5- ساسي غبغوب،**تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي و الاداري،كلية العلوم السياسية و الاعلام،جامعة الجزائر،د ت ن.

6- أمينة دير،**أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة-دول القرن الإفريقي-**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2014.

*** المراجع الاجنبية:**

1- Ethan Goffman,"environmental policy and treaty compliance "
http://www.esa.com/discoveryguides/ern/05ang/overview.php

2- Isabelle Doussan et autres, "**La Convention sur la diversité biologique**" Annuaire Français de Droit International,vol 52,2006.

3- Frank Rijsberman, " Water scarcity : Fact or fiction ? New Directions, for a Diverse Planet " (fourth international crop sience congress" 26 septembre, 01 October, Australia : Brisbane, june 2006).

4- Frank Dominique Vivien,Zuindeau bertrand, in Fréderic Heran "**Développement Durable et son espac**e",Bertrand Zuindeau, **Dévelloppment Durable et territoires**,Edition Harmattan,2001.

5 -Lisa Nilsson, **The role of the United Nations : from Stockholm to Johannesburg,** in, Khiv. Thai, Dianne Rahm, and Jerrell D. Coggburn, Handbook of Globalization and the Environment, CRC Press, New York, 2007.

6-le prestre Fhilipe," **sécurit environnemental et insécurité internationales**, revue québécoise de droit internationale, n11,1998